بين إصلاح النظام وإسقاطه: ما العمل؟

محمد ديبو

تقف سوريا الآن على مفترق طرقٍ مفتوح على احتمالات كثيرة: تبدأ بالبقاء على الحالة الراهنة التي قد لا تطول (تظاهرات مستمرّة في الشارع ودم يُراق من الطرفين العسكريّ/الأمنيّ والمدنيّ)، ولا تنتهي عند التطوّر باتجاه حربٍ أهليّة، أو تدخّلٍ خارجيّ، أو رحيل النظام، بما يعنيه ذلك من فراغ سيستمرّ طويلاً لعدم وجود قوى سياسيّة أو مدنيّة قادرة على ملئه (خلافًا لمصر وتونس اللتين امتلكتا أحزابًا معارضة طيلة فترة الاستبداد وإنْ بشكل جزئيّ) ولعدم وجود مؤسّسة عسكريّة مستقلّة ترعى التحوّل الديمقراطيّ القادم.

وعليه، يبدو أنّ مستقبل سوريا برمّته معلّقٌ على تصرّفات النظام والشارع المحتجّ والمعارضة في آن، رغم أنّ النظام وحده يتحمّل الوزْرَ في ما ستؤول إليه الأمورُ؛ ذلك لأنّ أبجديّات الحلّ مازالت بحوزته رغم فقدان مشروعيّته الرمزيّة (عندما سقط أولُ تمثال) والعمليّة (عندما سقط أولُ شهيدٍ في درعا وعندما نزلتْ أولُ دبّابة إلى الشارع).

هذه الاحتمالات سنناقشها واحدًا واحدًا، خاصةً أنّ المتخندقين الآن في الشارع السوريّ (معارضةً وموالاةً) لا يرى أيٌّ منهم إلا وجهَةَ النظر التي يؤمن بها ويعمل لها، فيغيب الحوار بين السوريين، ويرفض كلُّ طرف للآخر رفضًا كليّاً، بما يعقّد الأمورَ أكثرَ مما هي معقّدة أصلاً.

خيارات النظام: بين الحلّ الأمنيّ والحوار

يتمثّل أولُ خيارات النظام باستمرار الحلّ الأمنيّ، الذي لم ينجحْ حتى اللحظة في إخماد الاحتجاجات، وزاد من احتمال التدخل الخارجيّ في الشؤون السوريّة.

ويتمثّل الاحتمالُ الثاني في بدء الحوار الوطنيّ الذي أُعلن عنه رسميّاً وشُكّلتْ لجنةٌ عليا له. ولكنْ نجد أنّ الحوار، بصيغته المطروحة حاليّاً، إلى جانب استمرار الحلّ الأمنيّ، وعدم وجود أيّ ضمانات لتنفيذ ما تتمخّض عنه لجانُ الحوار المشكّلة من السلطة نفسها أو ممن يدور في فلكها في أحسن الأحوال، لا يمثّل أفقًا بديلاً، خاصة مع رفض كلّ أطياف المعارضة المشاركة في الحوار. كما يشير أيضًا إلى أنّ السلطة تستخدمه وسيلةً لكسب الوقت ريثما تهدأ الأوضاعُ لتعيد الالتفاف عليه، وبخاصّةٍ مع بقاء السلطة الأمنية مسلطة فوق رؤوس الجميع، واستمرار الإعلام الرسميّ في تخويف مكوّنات وطنيّة أساسيّة، إضافةً إلى حجْب كثيرٍ من المواقع والصحف المعارضة وإغلاق الإنترنت أيامًا كاملة.

النظام لم يتعلّم بُعد أنّ الحوار محكوم بالفشل ما لم يرتكز على صيغة واضحة لجهة الانتقال من سوريا/النظام إلى سوريا/الدولة. قد تتنازل حركةُ الاحتجاجات عن شعار «إسقاط النظام» حاليّاً، ولكنْ يستحيل التراجعُ عن العمل على الانتقال إلى سورية الدولة، بما يعني دلك من موت النظام كنظام وفق صيغة انتقاليّة. وهذه الصيغة قد تستمرّ شهورًا أو سنوات، مع احتمال بقاء العديد من أركان النظام كأفراد وفق مصالحةٍ ما، أو وفق انتخاباتٍ حرّةٍ ونزيهة، أو استلهامًا للنموذج التشيليّ في الانتقال إلى الديمقراطيّة عبر فكفكة الآليّات التي يقوم عليها النظام باتجاه بناء الدولة السوريّة التي تعثّر إنجازُها منذ الاستقلال.

حرب أهليّة في سورية؟

تغيب عن دائرة النقاش الحاليّ في سورية حقيقةٌ بدهيّة، وهي أنّ سورية منذ الاستقلال لم تحظَ بنسيج اجتماعيّ مدنيّ يدفن الطائفيّة أو يحيّدها بشكل إيجابيّ. كما يتعامى كثيرون عن حقيقة أنّ وعي المجتمع مازال طائفيّاً مستترًا؛ فالطائفيّة كانت وما زالت تتشكّل الوعيَ التحتيّ (أو اللاشعور) للفرد السوريّ، مغلّفةً بوعي فوقيّ (وطني/قومي/اشتراكي/شيوعي/مقاوم/ممانع...). ونعلم أنّ اللاشعور هو محرّكٌ للكثير من القضايا، ولاسيّما في لحظات الأزمة.

القول بانعدام وجود «حالة طائفيّة» في سوريا قولٌ خطأ، ونكرانُه تعامٍ مقصود. والقول بعكس ذلك خطأٌ أيضًا لأنّ المشكلة الطائفيّة غير فاقعة في سوريا. هناك «حالة طائفيّة،» قد تتفاقم إلى مرحلة المشكلة الطائفيّة، فإلى الحربِ الأهليّة لو استمرّ هذا الفراغُ السياسيّ المترافقُ مع شحن طائفيّ ولعبٍ دوليّ. وقد تتراجع في حال توافرتْ قوى وطنيّة تعمل على رفعها باتجاه الاندماج الوطنيّ الفعّال.

المشكلة الكبرى هي أنّ المعارضين ينتقدون النظام بسبب استخدام الطائفيّة في حساباته، وأنه حاليّاً يهدّد بالحرب الطائفيّة عبر تحريض الطوائف بعضها ضدّ بعض لاستمالة الأقليّات إلى جانبه، متناسين أنّ أحدًا لن يؤثّر في آخر إلا إذا امتلك هذا الأخيرُ نقاط ضعف تسمح بهذا التدخل. وهدا يعني أنّ هناك حالة طائفيّة ما تسمح للنظام باستغلالها، وبكرانها ليس في صالح أحد. هذا من جهة.

ومن جهةٍ ثانية، كلّنا أدرك، أو أدرك متأخّرًا، أنّ كثيرًا من الأحزاب القوميّة واليساريّة لم تكن علمانيّتُها إلا غطاءً لطوائف لجأتْ إليها احتماءً. وفي نظرة بانوراميّة لأحزابٍ سوريّةٍ منذ الستينيّات، نجد أنّ صبغة طائفيّة (أو إثنيّة) تكمن في جوف كلّ منها. ولعلّ نظرة متفحّصة إلى دمشق ومدن سوريّة أخرى (بانياس والقطيفة مثلاً) ترينا ذلك «الفرزَ» الطائفيّ بين أحياءٍ تعيش في مدينةٍ واحدة. أفليست هذه الأحياءُ نتاجَ وعيٍ طائفيّ ما؟

لقد أسهم النظامُ في تكريس الحالة الطائفيّة وتغذيتها لإدامة قبضته، ولكنها موجودة قبله (وستبقى بعده) كوعي. وإنكارُ ذلك سيقودنا إلى كوارثَ مقبلة لا تقلّ شأنًا عن كوارث النظام الذي أنكر واقعَه لينفجر به وبنا فجأة. والطائفيّة موجودة في بعض تسميات الثورة نفسها، كما في «جمعة الحرائر» - وهي تسمية إسلاميّة بحتة جاءت من كلمة «الحرّة» التي تعني النساء المسلمات فقط، تمييزاً لهم من الجواري أو الإماء.

ليست لدى الشعب السوريّ الرغبة في ولوج حرب طائفيّة. لكنّ الصراع ليس محصورًا بين النظام والشعب للأسف، بل ثمة قوىً ومصالحُ ودول، على رأسها إسرائيل التي مازال «أمنُها» ووجودُها يشكّلان أولويّة لدى كلّ الدول التي تضغط حاليّاً على النظام السوريّ. ولنبدأ من إسرائيل، عبر سؤال: هل من مصلحة إسرائيل نشوءُ حالة ديمقراطيّة حقيقيّة في سوريا خاصّةً، والعالم العربيّ عمومًا؟

إنّ الانتصار الجزئيّ (ونقول «الجزئيّ» لأنّ الأمور مرهونة بخواتيمها) لثورتيْ مصر وتونس أفرز واقعًا جديدًا يحاصر إسرائيل، بدأتْ تباشيرُه في ما رأيناه في ذكرى النكبة والنكسة، ما يعني أنّ أسلوبًا جديدًا من النضال المدنيّ اللاعنفيّ بدأ يتبلور ضدّ دولةٍ تقوم كلُّ خياراتها على العنف المطلق. وهذا يعني أنّ تحوّل الدول المحيطة بها إلى دول ديمقراطيّة، وتبنّي أسلوب النضال الديمقراطيّ المدنيّ، سيسحبان من إسرائيل ورقتين طالما استخدمتهما: ورقةَ العنف المطلق، وأكذوبةَ أنّ إسرائيل هي الديمقراطيّة الوحيدة بين دول استبداديّة. وإنْ حصل هذا فسيعني تحوّلاً إجباريّاً في إسرائيل نفسها.

هدا يعني أن إسرائيل ستعمل باتجاه منع هذا الحيار من التبلور. ومادامت تونس ومصر انطلقتا باتجاه هذا الخيار، فلم يبق أمام إسرائيل سوى سوريا لإجهاض هذا الخيار، وذلك عبر وسائل كثيرة قد يكون إشعالُ الحرب الأهليّة من بينها.

تُضاف إلى مصلحة إسرائيل في إشعال الحرب الأهليّة في سوريا مصالحُ غربيّة. والتاريخ الحديث يعطينا الكثير من الأدلّة على ذلك (الصومال، السودان، يوغوسلافيا، العراق...). وهنا ستتقاطع الرغبةُ الغربيّة مع الإسرائيليّة، مع رغبة بعض الجيوب السوريّة في الخارج التي لا مكان لها في سورية الجديدة، ولكنّ الحرب الأهليّة قد تضْمن لها وجودًا عبر تعويمها غربيّاً (كما حدث في العراق).

ولعلّ ما نقلته صحيفة **نيويورك تايمز** بتاريخ ٢٠١١/٦/١٤ عن مسؤول أميركيّ لم يكشفْ عن اسمه يشي بهذا الخيار، إذ قال: «إنّ الحانب الطائفيّ والانقسامات والكراهية في تزايد... هذه الانقسامات لن تتلاشى... ما حدث في شمال غرب سوريا سيؤجّج مشاعرَ العلويّين ويزيد تشدّدهم كجماعة، وسيثير كراهيتهَم تجاه السنّة، والعكس صحيح... نحن نرى عناصر المعارضة المسلّحة عبر سوريا في شمال غرب البلاد.»

ماذا يعني هذا عندما يطرحه مسؤولٌ أمريكيّ؟ يعني أنّ ثمة اتجاهًا لاعتماد الطوائف بديلاً من الأحزاب. فالطوائف تستدعي انقسامًا حادّاً في المجتمع، وإلى نشوء أحزاب دينيّة، ليصل الأمر إلى سنّ نظام طائفيّ لا وطنيّ (كما جرى في لبنان والعراق). والبلدان التي تستحدم أنظمة طائفيّة ستبقى تحت رحمة التدخّلات الخارجيّة لأنّ كلّ طائفة ستبحث عن داعمها الخارجيّ. وهنا يمكن طرحُ السؤال التالي: هل يمكن فهمُ التناغم الأمريكيّ - التركيّ - الإخوانيّ ضمن هذا السياق؟ هذا ما ستجيب عنه التطوّراتُ القادمة.

هنا يخطئ المعارضون الذين يتعاملون مع الدول العربيّة، وتركيا تحديدًا، وكأنّها جمعيّات خيريّة لنقل الديمقراطيّة ومساعدة الشعوب. وهنا يَلْزم المعارضة أن تحدّد وجهةَ نظرها من هذه القضايا (مؤتمر سمير أميس فعل حسنًا حين رفض التدخّل الخارجيّ والحرب الأهليّة)، وأن تخرج من حالة التخوين والإقصاء التي يمارسها بعضُ أطيافها تجاه آخرين يمتلكون وجهات نظر مغايرة، تحت شعار «أولويّة الثورة» الذي يغدو شعارًا مقلوبًا لشعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة.» فالحقّ أنْ لا صوت يعلو على صوت النقد، وعلى المعارضين أن يعملوا على تأسيس مشروعيّة النقد في أيّ ظرف كان.

التدخّل الخارجيّ ممكن؟

في حال استمرار النظام في سياسة الحلّ الأمنيّ، وغياب أيّ مبادرة سياسيّة حقيقيّة قادرة على إقناع الشارع بجدّيّتها، فسيغدو التدخّل الخارجيّ شبه محتوم. ذلك أنّ العنف واليأس قد يجبران الناس على

استجداء التدخّل الخارجيّ لحماية أرواحهم، وبخاصةٍ في ظلّ عدم تبلور بديل وطنيّ عريض قادر على الوقوف في وجه السلطة والخارج معًا. وهنا لا ننفي أنّ هناك من يعمل (محلّيًا وإقليميًا وعالميًا) على أن يتمّ هذا التدخّل، الذي قد يكون من بوّابة الحرب الأهليّة كما شرحنا سابقًا أو من بوّابة مجلس الأمن كما حدث مع ليبيا. وكان جليبر الأشقر أشار في حواره مع صحيفة **الأخبار** (٢٠١١/٦/٢٢) إلى أنّ الوضع السوريّ يقترب من الوضع الليبيّ لجهة نظرة الغرب له: ففي حالة مصر وتونس تمت استمالةُ الجيش لكونه برعاية العرب في محاولة للالتفاف على الثورة، أما في ليبيا وسوريا فالجيش هو بجانب النظام، ما يعني أنّ الخيار العسكريّ هو المقبول غربيًا لحماية المصالح إنْ لم تحقّقها البدائلُ الأخرى.

على القوى الناشطة أن تتسلّح للمستقبل لأنها قد تصل إلى لحظةٍ ستواجه فيها النظامَ والتدخّلَ الخارجيّ والحربَ الأهليّة معًا!

لا يعني ما سبق تخويفَ الناس، بل يعني أنّ على المعارضة أن تبلور بديلاً يأخذ في الاعتبار تلك الهواجس، رغم إدراكنا للوضع الصعب الذي تعيشه المعارضةُ السوريّة على الأرض. ولكنْ إنْ لم تكن هذه القوى في مستوى ما يحصل، فستتّجه الأمور نحو مجهولٍ محفوفٍ بالمخاطر. وعلى القوى الناشطة أن تتسلّح للمستقبل لأنها قد تصل إلى لحظةٍ ستواجه فيها النظامَ والتدخّلَ الخارجيّ والحربَ الأهليّة معًا!

ثمة حلّ: إنقاذُ النظام من نفسه!

ما العمل إذا استمرّ النظام في سياسة الحلّ الأمنيّ ورفض الحوار حول صيغة الانتقال من الحال الاستثنائيّة التي عاشتها سوريا منذ انقلاب حسني الزعيم حتى اللحظة لصالح سوريا الحرّة، بكلّ ما تعنيه الكلمة من انتخابات رئاسيّة وبرلمانيّة وقانون أحزاب عصريّ؟

ما حدث في سوريا فاجأ الجميع: النظام، والمعارضة، والشارع الذي اكتشف قوّته. ولأنّ عنصر المفاجأة هو الحاسم في الأمور، فإنّ ردود فعل الجميع كانت مفاجئة أيضًا. هكذا نجد الآن أنّ النظام حصر نفسه في مأزق الحلّ الأمنيّ من دون أن يعرف إنْ كان قادرًا على الاستمرار فيه، ومن دون طرح أيّ أفق آخر. أما الشارع الذي رفع شعار «إسقاط النظام» بعد فترة، فلم يمتلك آليّات عمل وبرنامج عمل حقيقيّاً بحيث يدرك المآل والبديل. كذلك الأمر بالنسبة إلى المعارضة التقليديّة داخل سوريا وخارجها؛ ولعلّ مؤتمر أنطاليا يشي بهذا التذبذب المعبّر عن غياب آليّات العمل والرؤية الموحّدة، ويضاف إلى ذلك ما تعرّض له مؤتمرُ السمير أميس من هجوم وتخوين حتى قبل أن ينعقد أو يطرح بيانه!

انطلاقًا من ذلك، يمكن القول إنّ الجميع في أزمة، ويكمن الحلُّ من داخل الأزمة نفسها. فعلى النظام أن يتعلّم من الأزمة أنّ استماتته في إيقاف الاحتجاجات ثم فرض الإصلاحات التي يريدها على قاعدة الإصلاح الديكوريّ مستحيل، وأنّ الحوار على طريقة مَنْ يحاور نفسَه مستحيل أيضًا وغير مجدٍ. وعلى المعارضة التقليديّة والعلمانيّة تحديدًا (وبخاصّةٍ المثقفون) أن تدرك أنّ بقاءها في المربّع المتفرّج على الأحداث، والمنتظر لحركة الاحتجاجات أن تنقذه أو أن يلتحق بحوار السلطة، هو مستحيل أيضًا وكارثيّ. وعلى حركة الاحتجاجات أن تدرك أنّ شعار «إسقاط النظام» حاليًا وفورًا، من دون وجود بيان عمل حقيقيّ، هو شعار يفوق قدرات الناس.

الأطراف الثلاثة تقف في منطقة المستحيل. وعليها التراجعُ عن هذا المستحيل باتجاه الواقع السياسيّ، وإرساء حلّ لحوار جديّ وحقيقيّ يأخذ في الاعتبار مصلحةَ سوريا الوطن. وهذا يقتضي الابتعادَ عن الثأريّة تجاه النظام، الذي قد يجد نفسه مضطرّاً إلى الهرب إلى الأمام تفاديًا للمستقبل القاتم الدي وصلتْ إليه أنظمةٌ سبقته، وهدا قد يدفعه إلى مزيد من الحماقات.

يجب العملُ، إذن، على إنقاذ النظام من نفسه، عبر فتح بوّابة حقيقيّة له للنجاة من أجل مستقبل سورية. وعليه التراجعُ عن حلّه الأمنيّ، والسماحُ للمعارضة بالعمل الحقيقيّ كي تبلور رؤيتَها لحلٍّ سياسيٍّ يتم التحاوُر بها مع النظام على قاعدة الندّيّة، وكذلك السماحُ لحركة الاحتجاجات بأن تبلور قياداتها وبرامجَها لتدخل طرفًا في الحوار الذي «قد» يشكّل منقذًا لسوريا الحرّة التي نريد.

وقد يكون عنوان المرحلة المقبلة: استمرار المظاهرات تحت عناوين «رفض التدخل الأجنبيّ والحرب الأهلية، وإجبار النظام على الحوار،» وفق قواعد الحوار الحقيقيّ لا وفق قواعد حواره هو، وعلى قاعدة تفكيك النظام تدريجيًا. وإلاّ، فالمستقبل قاتم أو محفوف بالمخاطر الكثيرة على أقلّ تقدير. وحتى لو أُسقط النظام (بفعل الثورة أو التدخّل الخارجيّ)، فإنّ الفراغ السياسيّ وضعفَ البنية المدنيّة وكميّة الدم التي أريقت وستراق ستجعل من مهمّة بناء المستقبل طويلةً ومرهقةً على أقلّ تقدير.

محمد ديبو

شاعر وكاتب سوريّ.